



تظاهرات جماهيرية حاشدة في أمانة العاصمة تجدد تأييدها للتعديلات الدستورية وتمسكها بإجراء الاتخابات في موعدها

الجماهیر الیمنیہ تندیب مثيری الفتنة و صناع الأزمات و تجار السياسة

- التأکید علی المضی نحو تعزیز الاستقرار والنہوض بالتنمية ومكافحة الفقر والبطالة
- التظاهرات تدعوا أحزاب اللقاء المشترك إلى مراجعة مواقفها حتى لا تجد نفسها في مواجهة الشعب



أمام مجلس النواب.. مشددين بما تضمنته من توجهات توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار من خلال الانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصالحيات واعتماد نظام الغرفتين الشرعيتين وتغيير شراكة المرأة . واكذب البيانات أن كافة أبناء الشعب اليمني سيقفون صفاً واحداً ضد آية محولات المساس بغض أصحاب العارضة تقويص الأمن والاستقرار واستقرار الوطن ويسعون على إفشال كافة المحاولات الرامية إلى إعادة مسيرة التنمية والديمقراطية وتعطيل عمل المؤسسات الدستورية بفرض الوصول بالبلاد إلى فراغ دستوري.

واعتذر البيانات أحزاب اللقاء المشترك إلى مراجعة مواقفها وحساباتها وعودتها إلى طاولة الحوار والمشاركة في الانتخابات النيابية والتعاطي مع دعوات فحامة الآخرين على عبد الله صالح، رئيس الجمهورية والمباراد والنازارات التي قدمها المؤتمر الشعبي العام بروح المسؤولية الوطنية وتطلبصال الوطن على مصالحها الحزبية الضيقية حتى لا تجد نفسها في مواجهة الشعب اليمني الذي لن يقبل بأي حال من الحالات محاولة أي كان الأساس بامنه واستقراره وحقوقه الدستورية

مقدمتها النظام الجمهوري الواحد الوطني والنفع الديمقراطي .. مشددين على أن إيانا، شعبنا اليمني سيقفون صفاً واحداً خلف المؤسسات الدستورية لحماية الأمن والاستقرار والحفاظ على سكينة العامة للمجتمع . وعبروا في بيانات صادرة عن المسيرات الجماهيرية من أن انتقامهم واستنكارهم لمحاولات بعض أحزاب للإرباب والعنف والتطرف ودعوات الناقطة والطائفية وكل محاولات التخريب وإثارة الفت ومحاولاته من الناس والزوج بهم في أتون الصراعات السياسية المزمرة وضمان وصولها إلى مقاعد البرلمان .

وحمل المشاركون في المسيرات لافتات كتب عليها شعارات تندد بداعية التقافية والمذهبية والمساعين لإثارة الفت واقتلاع الأمن والاستقرار واعادة مسيرة التندى والديمقراطية . وردد المشاركون في الدين رفعوا صور فخاخ الآخ الرئيس على عبد الله صالح، رئيس الجمهورية وعلم الجمهورية اليمنية في المسيرات الباتافات المغيرة عن تسليم كافة الحقوق الدستورية والديمقراطية ورفضهم لأية محاولات لاعادة إجراء الاستحقاق الديمقراطي القائم والمتمثل في الانتخابات النيابية في موعدها المحدد بـ 27 أبريل القادم .

هذا وقد أكد المشاركون في التظاهرات وقوفهم خلف القضايا السياسية من أجل حماية أمن واستقرار البلاد وحماية الدستور والحفاظ على الثوابت الوطنية وفي

